الاثار البيئية للتوسع العمراني على استعمالات الارض الزراعية لمدينة بغداد

د. عباس عبد الحسين خضير

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الاساسية

الملخص

ازداد الاهتمام بمسوحات استخدام الأرض، بعد ان اتضح أن العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ترتبط بالأرض بشكل مباشر وغير مباشر ، كما هو الحال في التدهور البيئي ، وأصبحت عمليات مسح وتخطيط استخدامات الأرض هو الأسلوب العلمي المتبع للتغلب على هذه المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها .

ويعد النمو السكاني وزيادة التحضر من السمات المميزة لمدينة بغداد مما أدى إلى حدوث مشاكل عديدة تأتي في مقدمتها مشكلة السكن وعدم قدرة المدينة على توفير وحدات سكنية للأعداد المتزايدة من السكان ، ومع تزايد الازدحام في وسط المدينة بدأت عملية التوسع العمراني باتجاه الأطراف ، هذا التوسع في هذه الاتجاهات تسبب في ضياع مساحات واسعة من الارض الزراعية . يهدف هذا البحث دراسة ظاهرة التوسع العمراني وما ترتب على هذا التوسع من انحسار لمساحة الأرض الزراعية الى جانب الاثار السلبيه التي اخذت تظهر على البيئه في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى زيادة الانتاج الزراعي، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات .

ان تزايد حدة القضايا البيئية المعاصرة وتفاقم اثارها في الاونة الاخيرة قد اثار الانتباه نحو الاهتمام بالبيئة بحثا ودراسة وتحليلا وتقيما، للتعرف على اهمية البيئة ووظيفتها ومنظومة عناصرها، لكشف اسرارها والتعرف على كيفية التعامل معها بأسلوب عقلاني بما يحقق لها الصيانة والحماية والاستقرار من اجل ضمان مستقبل مسيرة الحياة.ونظرا لتزايد خطورة الانظمة البيئية اتجه العلم الى الاهتمام بتخطيط استخدامات الارض نظرا لوجود حاجة ماسة لمثل هذا النوع من التخطيط الذي يعمل على تنظيم وضبط استخدامات الارض وتوجيهها لاشباع حاجات السكان والتغلب على المشكلات التي يعانون منها.

وتعد ظاهرة النمو السكاني وزيادة نسبة التحضر من الضغوط البيئة الرئيسة التي تهدد النظام البيئي، اذ يؤدي الاكتضاظ السكاني الى بروز مشاكل عديدة تأتي في مقدمتها مشكل الزحف العمراني بأتجاه الاراضي الزراعية، وتنحصر هذه المشكلة في عدم قدرة المدينة على توفير الوحدات السكنية للاعداد المتزايدة من السكان من حيث الكم والنوع، ومع تزايد الازدحام في وسط المدينة بدأت عملية التوسع بأتجاه الاطراف، هذا التوسع في هذه الاتجاهات تسبب في ضياع مساحات واسعة من الاراضي الزراعية، وبدأت انعكاسات ذلك بشكل لايبعث على الاطمئنان على الاراضي الزراعية، فالتغيرات التي حدثت غيرت كثيراً من مظاهر اللاندسكيب الى جانب الاثار السلبية التي اخذت تظهر على البيئة من جراء الاخلال بالنظام البيئي والقضاء على الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة من تربة ومياه في وقت تشتد فيه الحاجة الى زيادة الانتاج الزراعي لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء، مما استلزم مزيداً من الاهتمام والدراسات لتخطيط المستوطنات الريفية والحضرية.

مشكلة البحث

تعد مشكلة التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية من المشاكل التي تعاني منها مدينة بغداد وهذا ما ادى الى زيادة طلب على الاراضي الزراعية ومن ثم حدوث الخلل في التوازن البيئي , وتدور مشكلة البحث في التسال التالي :-

لماذا ينعدم التوازن بين التوسع العمراني والنمو السكاني من جهة وتدهور النظم البيئية الزراعية ؟

فرضية البحث

ان ضعف الاجهزة التخطيطية والبلدية المعنية بالتخطيط الحضري وعدم تنفيذ المخططات الاساسية قد ساهما في التجاوز على الاراضي الزراعية المحيطة بالمدينة

وعلى اساس ذلك يمكن اثارة مجموعة من التساؤلات هي:

1- هل ان قدرات البيئة وامكانياتها تستطيع في ظل معدلات النمو السكاني الحالية ان تفي بأحتياجات السكان انيا ومستقبلا دون اي تدهور او استنزاف الموارد.
2- هل يمكن تحقيق توسع عمراني مع الاحتفاظ بسلامة النظم البيئة القاعدة الاساسية للموارد، وهل يمكن ان تسير خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية قدما دون انعكاسات ضارة على سلامة الاراضي الزراعية.

يهدف البحث الى بيان الاثار البيئية لظاهرة الزحف العمراني على الاراضي الزراعية المحيطة لمدينة بغداد وما يترتب على هذا الزحف من تدمير للاراضي، والاهتمام بابعاد هذه المشكلة وبيان اسبابها ودور التخطيط في ايجاد الحلول المناسبة لوقف انتشارها، كذلك يهدف البحث الى نشر الوعي البيئي بخطورة هذه المشكلة والاهتمام بأيجاد الحلول لها من خلال وضع السياسات (politics)والمبادئ (principles)والاجراءات المناسبة والتي تشكل جوهر الادارة البيئية المطلوبة ، وخلصت الدراسة على ان القوانين العمرانية المتغيرة والنمو السكاني المتزايد وعدم الالتزام بالمخططات الاساسية لمدينة بغداد دور في زيادة رقعة التوسع العمراني وزحفه على الاراضي الزراعية وتوسع حجم مدينة بغداد , وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات .

خريطة (1) الوحدات الادارية في مدينة بغداد لسنة 2012

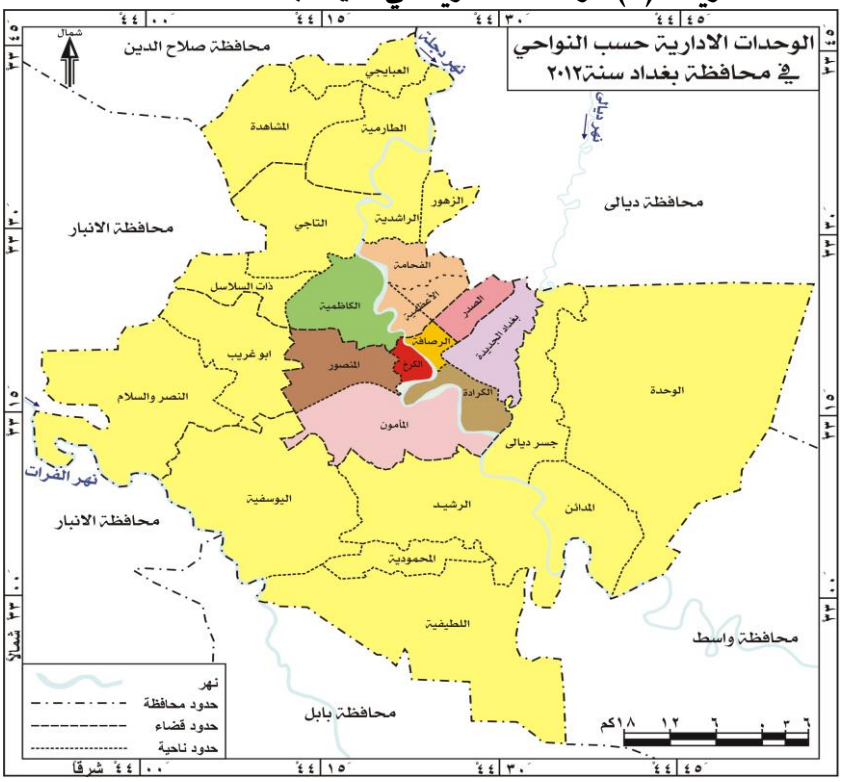

المصدر : الهيئة العامة للمساحة لسنة 2012.

البيئة واستعمالات الارض

ان جهود التنمية التي تستهدف زيادة المكاسب الى اقصى حد تؤدي الى استنزاف سريع لبعض الموارد وزيادة مختلف انواع التلوث لذا فان الاهتمام بموضوع حماية البيئة قد فرض على جميع القائمين بالنشاطات الانسانية من اقتصادية واجتماعية وعمرانية عناية

خاصة بحماية البيئة من خلال تقييم المردود البيئي ELA لتلك النشاطات ، وتعتبر النشاطات الانسانية المحرك الاساسي في التنمية وتؤدي دورا محوريا في التأثير السلبي على البيئة وفي الجانب الاخر تسعى انظمة ادارة البيئة الى التقليل من هذه الاثار والعمل على حماية البيئة خلال مراحل تنفيذ التنمية . والبيئة " هي الوسط او المجال المكاني الذي يعيش فيه الانسان ويتأثر به ويؤثر فيه ، فكل ما يضمه هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات سواء كانت طبيعية او معطيات بشرية اسهم الانسان في وجودها " . (1)

ولا شك ان الانسان بأنشطته المختلفة واستثماره لموارد البيئية بطرق غير علمية يعد من اهم العوامل التي ادت الى الاخلال بالتوازن البيئي ، وانطلاقا من ذلك يجب على الانسان ان يغير من اساليب استثماره للموارد البيئية والانسان منذ القدم وضع قواعد لحمايته من اخطار البيئة المعادية ذات النشاط الطبيعي ، وعندما تزايدت الاخطار وتفاقمت المشكلات تنبه الانسان الى ضرورة التصدي للمشكلات البيئية ، واستأثرت مشكلة التلوث بالاهتمام وذلك نتيجة للتلوث الذي حدث بسببها في المدن .[2]

وعلى أساس ذلك فان التصدي لمشكلات البيئة لا يزال في بدايته ، وهو لا يقتصر على التلوث ، بل يتعداه ليشمل باقي المشكلات كنقص الغذاء، تدهور التربة ، والتصحر ، زيادة السكان ، استنزاف الموارد والتوسع العمراني وهي قضايا تكشف عن سلوكياتنا غير البيئية وغير المسؤوله اتجاه بيئتنا ، وهي قضايا ينبغي ان يتصدى لها الجميع من منظور شمولي تكاملي وبايجابية راشدة لتصويب علاقة الانسان مع بيئته ووضعها في اطارها البيئي السليم . (3) عد الاسكان من المشاكل الاساسية في هيكل التنمية ، حيث تمثل الجزء البارز والمهم في حياة السكان ، لهذا ينبغي توفير لكل فرد وحدة سكنية ذات مستوى لائق ، وعلى الرغم من اهميته وحيويته فانه لم يلقى الاهتمام الذي اولته القطاعات الاخرى ، وتاتي في مقدمة العوامل المؤثرة في مشكلات التوسع الحضري تزايد السكان سواء كان نموهم الطبيعي او عن طريق الهجرات ولا سيما الهجرة الريفية الى المدينة . وبروز ظاهرة التحضر السريع التي ادت الى العديد من المشكلات الحضرية التي كانت اكبر من طاقة الاجهزة الادارية المسؤولة لمواجهتها .(4)

أسباب الزحف العمراني في مدينة بغداد

تعد مشكلة الزحف العمراني واحدة من المشاكل المهمة التي تعاني منها مدينة بغداد وهي حصيلة سنوات عديدة من الاهمال وعدم التخطيط السليم وغياب خطط التنمية

الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة ، وعدم تحقيق التوازن بين مناطق الطرد الريفية ومراكز الجذب في المدينة ، وقصور عملية التجديد ، وتشتد هذه الازمة مع زيادة السكان وتكوين اسر جديدة مما يزيد من الطلب على الوحدات السكنية مقابل عجز البناء الجديد على سد هذه الاحتياجات المتزايدة . [5]وعلى اساس ذلك فان الاتساع المكاني المستمر للمدينة غالبا ما يتم على حساب المناطق المحيطة والتي هي غالبا اراضي زراعية , ومن اسباب الزحف العمراني :-

1. النمو السكاني والطلب على السكن

توجد علاقة وثيقة بين زيادة سكان المدن والطلب على السكن فيها، وتعتبر هذه العلاقة طردية أي بمعنى اخر كلما ازداد عدد سكان المدينة زادة الحاجة الى توفير وحدات سكنية جديدة سواء كانت نتيجة لزيادة طبيعية لسكان المدينة او نتيجة للهجرة. وقد شهد القطر بشكل عام ومدينة بغداد بشكل خاص تحولات جذرية في بنيته الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لزيادة معدلات النمو السكاني والتوسع الحضري [6]وتشير الإحصائيات السكانية الى زيادة عدد السكان حيث بلغ عدد سكان القطر (13)مليون في سنة (1977)ازداد الى(16.03) مليون نسمه(1987) وارتفع (22) مليون في سنة (1997) بنسبة زيادة 70% للمدة(1977 -1997) وبمعدل نمو سنوي(3.4%) وقدر عدد السكان في 2007اذ بلغ (30.4) مليون نسمة بنسبة زيادة(47.8%) للمدة (1997-2010)وبمعدل نمو سنوي(3 %). وقد انعكست الزيادة الكبيرة في عدد السكان على ارتفاع الكثافة السكانية العامة في القطر حيث بلغت(47.5) نسمة /كم2 في(1997) والى(70)نسمة/ كم^{2}في 2010.في حين بلغ عدد سكان مدينة بغداد التي تعتبر اكبر تجمع سكاني (2.7) نسمة في سنة 1977 ارتفعت الى (3.841) مليون في سنة (1987) والى (5.434) سنة (1997)والى (7.7) في سنة 2010 . انظر جدول (1) .

جدول(1) تطور عدد السكان في مدينه بغداد من سنة1977 - 2010

السنة	عدد السكان/ مليون نسمة
1977	2.748
1987	3.841
1997	5.434
2010	7.717

1- الجهاز المركزي للاحصاء ، التعدادات السكانيه من عام 1977-1997

2-وزارة التجارة تقدير السكان لعام 2010

ثمة هناك ظاهرة اخرى مرتبطة بالسكان وهي ارتفاع السكان الحضر حيث بلغت نسبة سكان الحضر (38,8%) من المجموع الكلي للسكان في سنة (1957) ارتفعت الى (61.9%) سنة (1977) والى (70.3%) في سنة(1987) ارتفعت الى(70.6%)في سنة (1997) وارتفعت الى (82.6%) في(2010) .في حين تشير البيانات الى ارتفاع نسبة الحضر في مدينة بغداد حيث بلغت نسبة الحضر فيها(75.6 %) في سنة (1957) ارتفعت الى (81 %) سنة (1977) والى(86 %) في سنة(1987) والى(86.7 %)سنة (1997) والى(89.4%) سنة(2010). (7) وفي على اساس ذلك انخفض عدد سكان الريف بنسبة كبيرة جدا فقد كان نسبتهم (62 %) سنة (1957)من مجموع السكان انخفضت الى حوالي (29%) سنة (1997) وهذا يعود الى عامل الهجرة ولا سيما الهجرة الريفية الى المدينة، بحثا عن فرص عمل افضل او سكن ملائم ضمن البيئة الحضرية، وقد شكل هذا النزوح السكاني ضغط على مقومات البيئة الحضرية وهذا الامر يسير بسرعة هائلة تفوق قدرة الاجهزة البلدية على مواجهتها فتزداد المشكلات وذلك لعدم قدرتها على استيعاب هذا الثقل السكاني مما ادى الى استنزاف للموارد بانواعها وازدياد معدلات تدهور البيئة .جدول(2)

ومن هذا الجدول يتضح ان نمو السكان بصورة عامة يتزايد بمعدل يزيد عن 3% سنوياً بينما لم يتزايد سكان الريف الا بنسبة سنوية مقدارها (0.3 %) في حين كان معدل نمو سكان الحضر (6%) ويشير الجدول ان نسبة سكان الريف بلغت (31.6) بينما نسبة سكان الحضر تأخذ اتجاهاً معاكساً حيث بلغت (68.4%) سنة (1997).(8)

جدول (2)التوزيع النسبي لسكان الريف والحضر من 1957_1997 للعراق

السنة	الحضر	الريف	المجموع	النسبة المئوية	
				للحضر	للريف
1957	1,445222	3,853754	6,298976	38,8	62,2
1965	4,111799	3,935616	8,047415	51,1	48,9
1977	7,646054	4,354443	12,000497	61,9	38,1
1987	11,468969	4,866230	16,335199	70,2	29,8
1997	15,069048	6,977,196	22.046244	68.4	31.6

المصدر-: الجهاز المركزي للاحصاء , التعدادات السكانية من عام1997-1957

ولاشك ان الزيادة السكانية مع استمرار نمو سكان الحضر ادى الى زيادة الطلب على اراضي التوسع الحضري[*]، وما ينتج عنها من مشكلات تنموية وبيئية تتفاوت في اثارها السلبية. من اهمها تزايد الضغط على البيئة نتيجة زيادة المخلفات والفضلات كذلك الاستغلال غير المخطط والمنظم للارض مما ادى الى استنزاف الموارد الزراعية .

ضعف القوانين والتشريعات

ان ظاهرة تفتيت الاراضي الزراعية وتوزيعها من قبل الدولة تحت حجة الازمة السكانية هي نتيجه لضعف القوانين العمرانية وضعف تنفيذها ان هذه القوانين قد اثرت على مستقبل حجم المخطط العمراني لمدينة بغداد وتوسع المدينة بشكل هائل على حساب مساحة الاراضي الزراعية والحزام الاخضر المحيط بمدينة بغداد ومن هذه القوانين والتشريعات هي قرار (117 لسنة 2000) حول تمليك الاراضي الزراعية لامانة بغداد او البلديات وينص القرار على تمليك الاراضي الزراعية الملوكة ملكاً صرفاً او الموقوفة او المملوكة للدولة , وقد بلغت مساحة الاراضي التي تم تغير استعمالاتها الى الوظيفة السكنية (12342) دونماً خلال عام(2000)اوهذا يعكس خللاً كبيراً في استعمالات الارض ولاسيما ان الاراضي التي شملها التغير هي من الاستعمالات الزراعية ,كذلك قرارات اللجنة العليا للتصميم الاساس(2004–2007)ووفق لقررات اللجنة فقد تغيرت استعمالات الارض وبالاخص الاراضي الزراعية من الاستعمالات الاصلية الى الاستعمال السكني تحت ضغط الحاجة الى السكن وبلغت المساحة الاجمالية التي تم تغيير استعمالاتها (5331) دونما خلال عام(2004–

[*]التوسع الحضري : يعني توسع المراكز الحضرية خارج حدود المخططات الاساسية التي وضعت لها وزحفها على ما حولها بطريقة حرة وغير مقيدة .انظر سعدي محمد صالح ، جغرافية الاسكان ، جامعة بغداد ، دار الحكمة ، 1990 ، ص66

2007)وتوزعت على جانبي المدينة (الكرخ – الرصافة) فضلاً عن قرار مجلس رئاسة الوزراء (254) لسنة 2013 الذي ادى الى تغيير استعمالات الارض في مناطق اطراف بغداد مما ساهمة في زيادة مساحة حجم مدينة بغداد والضغط على الخدمات المخصصة لمدينة والتوسع على حساب الاراضي الزراعية المحيطة بالمدينة .[9]

تغير استخدامات الأراضي الزراعية

يعد القطاع الزراعي عنصرا حيوياُ في الاقتصاد العراق , فهو مصدر الرزق للسكان , كما يوفر اكبر قدر من فرص العمل في الريف , وبالرغم من الجهود التي بذلك وما زالت تبذل وتطوير الاستعمال الزراعي وتغيره بما يؤدي الى زيادة مساهمته في مجال التنمية الزراعية الا ان المؤشرات في هذا المجال تشير الا ان هذه القطاع لم يتمكن من تحقيق الاهداف المحددة له بصورة جيدة ومن خلال البيانات تبين ان مساهمة القطاع الزراعي في عقد الثمانينات من القرن الماضي بلغت(13.8%) سنة (1988) انخفضت الى(8.1%)في سنة(2005)ثم انخفضت هذه النسبة مجدداً الى(7.6%) في سنة (2011) , ومن اهم اسباب تراجع الانتاج الزراعي هيمنه المناخ الجاف وندرة المياة وانتشار الكثبان الرملية الى جانب الممارسات الزراعية الغير الملائمة وسوء ادارة الموارد المائية , وهذا التراجع في الانتاج والانتاجية ادى الى ارتفاع نسبة البطالة مما اثر على مصادر الدخل لكثير من الاسر مما دفعهم الى الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية .(10) .ومن خلال الدراسة الميدانية وتحليل البيانات تبين ان الارض الزراعية تواجه تحديات منها :-

1- هناك مساحات زراعية مهملة ومتروكة وغير مستغلة بلغت مساحتها **(85000)** دونم في حين بلغت مساحة الارض المتملحة **(29000)** دونم وهي اراضي تمثل جزء من مساحة الارض الزراعية وان مثل هذه الظاهرة تمثل هدرا في استثمار مورد محدود لا يمكن تعويضه
2- تراجع الدعم الحكومي لمستلزمات الانتاج، فخدمات المكننة والتسليف والتسويق والارشاد والتدريب والوقاية والمكافحة والتسميد ماتزال دون الطموح ودون مستوى التطور، كذلك الانفتاح الكلي للاسواق العراقية امام منافسة السلع الزراعية المستوردة ادى هذا الى عدم قدرة الكثير من الانتاج المحلي على المنافسة .

3- صغر مساحة المزرعة في منطقة الدراسة اذ تشير البيانات الى ان نسبة المزارع التي مساحتها اقل من (5) دونم تصل الى(76%) بينما بلغت نسبة المزارع التي تبلغ مساحتها اكثر من(5)دونم(24%)ويمكن ارجاع صغر مساحة المزرعة الى تفتيت الحيازات الزراعية وتجريفها وتحويلها الى استعمالات سكنية .

4- ان نسبة كبيرة من المزارعين غير متفرغين للعمل الزراعي حيث بلغت النسبة(66%) يمارسون اعمال اخرى وهذا يعود الى قلة دخل المزارع وعدم حصوله على الدعم والمساعدات ، مما دفع اعداد كبيرة من المزارعين للعمل في مجالات اخرى ، الامر الذي ادى الى اهمال المزرعة وان معظم المتفرغين للعمل الزراعي من كبار السن ومن ذوي الخبرة التقليدية.

5- ان التوسع العمراني المصاحب للزيادة السكانية السريعة يسبنزف مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية بل يستنزف اخصب هذه الاراضي مما يؤثر سلبا على الانتاج الزراعي ومن خلال الدراسة الميدانية التي قام به الباحث سنة(2016)لاحظ بان هناك مساحات كبيرة من الاراضي قد جرفت او أهملت مما ادى الى انحسار الاراضي الزراعية .

وعلى اساس ذلك بدأت انعكاسات ذلك بشكل لايبعث على الاطمئنان على الأراضي الزراعية، حيث تم تحويل مساحات ريفية واسعة الى استخدامات اخرى لذا فالمشكلة التي تواجه الارض الزراعية لا تنحصر في استغلالها الجزئي واللاقتصادي وانما تبرز من خلال منافسة خطيرة من القطاعات الاخرى نتيجة لعملية نمو معاكس يتم فيها تحويل الاراضي الزراعية لاغراض سكنية او صناعية او تجارية ،خاصة بعد (2003) لغياب الرقابة الحكومة عليها مما شجع ذلك اصحاب الارض الزراعية على تقسيمها الى قطع سكنية صغيرة وبيعها ، فضلا عن ذلك تغير القيمة الاقتصادية للارض وارتفاع المتر المربع في وسط المدينة حيث القلب التجاري وظهور المؤسسات والشركات مما تعذر وجود اراضي كافية داخل الحيز الحضري لبناء الوحدات السكنية فضلا عن ارتفاع اسعار الاراضي السكنية وينسحب ذلك على ارتفاع معدلات الايجار مقابل انخفاض دخل الاسرة وعجز الفرد بايراداته الحالية من الحصول على سكن مما دفع بالمواطنين الى النزوح الى الاطراف حيث انخفاض اسعار الارض اضافة الى انخفاض تكاليف مواد البناء المستخدمة في تشييد الوحدات السكنية . وقد رافقت زيادة مساحة الارض العمرانية زيادة كبيرة في عدد سكان

المدينة ، اذ شهدت المدينة تزايداً سكانياً , فقد بلغ عدد سكان المدينة في سنة (2010) بلغ (7.717)مليون نسمة بعد ان كان (2.748) مليون نسمة سنة(1977).[11] وهذا ادى الى زيادة الطلب على الوحدات السكنية وبالتالي نمو المدينة على حساب الاراضي الزراعية اذ بلغت مساحة الاراضي الزراعية في مدينة بغداد للمدة (3.565.35) (1977) دونم انخفضت الى(197.144) دونم للمدة 1987) والى (184.678) دونم للمدة(1997) دونم والى(134.168) للمدة(2007)-وتشير البيانات الى ان مساحة الاستعمال السكني لمدينة بغداد من فترة(2011-2000) بلغ (164.436) دونم وعدد الاسر بلغ (1.305.745)عائلة بموجب احصاء وزارة التجارة لسنة2010 وعدد الوحدات السكنية بلغ(531.764) وحدة سكنية وهذا يدل على ان مساحة الاستعمال السكني اتسعت على حساب الأراضي الزراعية [12] انظر جدول (3)

جدول (3)حجم و مساحة الارض الزراعية في مدينة بغداد من 1977-2010

السنوات	مساحة المدينة / دونم	مساحة الارض الزراعية / دونم
1977	340200	356535
1987	341334	197144
1997	342942	184678
2010	343267	134168

خوله غريب فرج ،التوسع الحضري وأثرة في انحسار الأراضي الزراعية ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ،كليه الآداب ،2011، صفحة 210

ان غياب الوعي البيئي وعدم ادراك الجهات المختصة اهمية وجود سياسه تخطيطية لاستيعاب النمو الحضري واستعمالات الارض ادى الي تفاقم مشكلة الزحف العمراني في مدينة بغداد ممادى الى التجاوز على التصاميم الاساسية الموضوعه للمدينة، وقد اسهمت هذه العوامل في تغير انماط استعمالات الارض وظهور وحدات سكنية عشوائية تنتشر في اطراف المدينة تسببت في ضياع مساحات واسعة من الاراضي الزراعية .ويبين الجدول (3) الزيادة المستمرة في حجم ومساحة مدينة بغداد مقابل تراجع الاستعمال الزراعي وانخفاض مساحة الاراضي الزراعية.

شكل رقم (2) الاسباب الرئيسية لنشوء ظاهرة التوسع العمراني

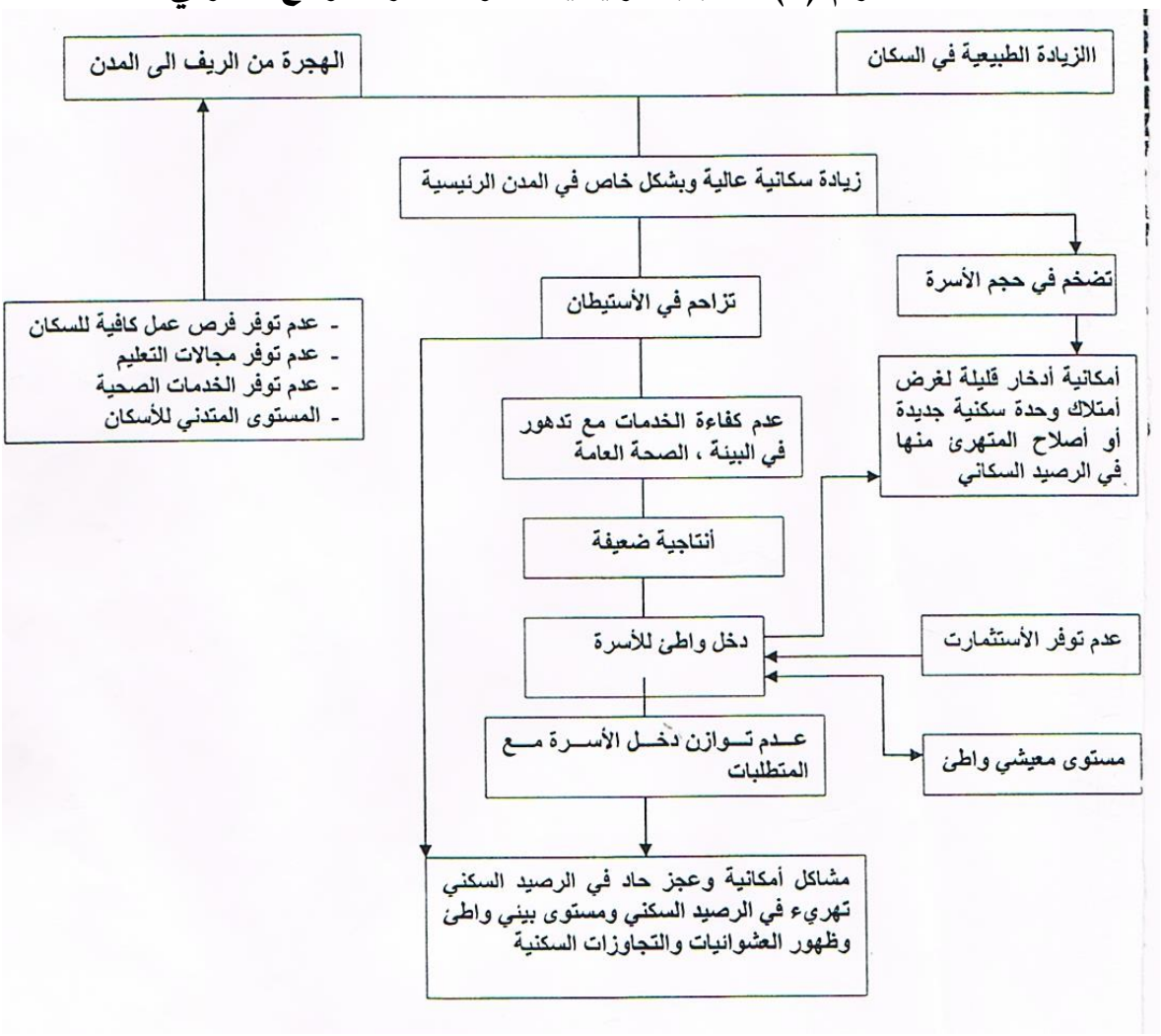

المصدر: رياض حسون العكيلي، العجز السكني في مدينة الصدر، رسالة ماجستير، مقدمة إلى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2010، ص31.

مما سبق يتضح بان هناك نقص حاد في اعداد الوحدات السكنية مع اعداد الاسر كما ان اعدادا ليست قليلة من الوحدات السكنية ذات مستويات متدنية معمارياً . وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية ان التوسع الحضري العشوائي(*) ، ينتج عنه انعكاسات سلبية على المدينه والاقليم المحيط بها ، حيث تؤدي الى تدني الكفاءة الوظيفية لاستعمالات الارض اضافة الى الخدمات الاجتماعية وخدمات البنى الارتكازية ، وتدهور كبير في البيئة

(*)التوسع الحضري العشوائي، يقصد به الزحف الحضري غير المخطط الذي يتجاوز على المخططات الاساسية للمدن ويتم على حساب الاراضي الزراعية المحيطة لها والذي يحصل نتيجة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية، وكذلك ضعف الاجهزة التخطيطية والبلدية المعنية بالتخطيط الحضري .
انظر: فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية العمران، دراسة تحليلية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 210

العمرانية ، كذلك تتميز مناطق الاسكان العشوائي بكثافة سكانية عالية ، اضافة الى ارتفاع معدل الاشخاص في الوحدة السكنية اضافة الى نوعية مواد البناء في تشييد الدور اذ ان نسبة كبيرة منها ذات نوعية رديئة ومواصفات متدنية ، فالوحدات السكنية عاجزة عن منح الحماية من عناصر الطبيعة وتوفير البيئة المناسبة لنشأة الاسرة ، مما يسبب مشاكل صحية ونفسية واجتماعية لسكانها ، خاصة وان حجم الاسرة في مدينة بغداد يعد مرتفعا اذ يبلغ في المعدل(6 شخص) / اسرة فضلا عن التاثير في طابع المدينة الجمالي ومظهرها الخارجي .

التوسع العمراني واثره في استعمالات الارض

تتميز استخدامات الارض الحضرية بالتغير السريع والمستمر الى جانب انها تمتاز بالتنوع الشديد ، ويرتبط هذا التنوع في النشاطات الحضرية وسرعة تغيرها واستمرارها بطبيعة المجتمع الحضري الذي يخضع دائما للتطور نتيجة التغير المستمر في حاجات المجتمع ومتطلباته .[13] ومع تزايد الازدحام في وسط المدينة بدأت عملية التوسع العمراني باتجاه الاطراف ، وهذا التوسع في هذه الاتجاهات تسبب في ضياع مساحات واسعة من الاراضي الزراعية الخصبة ، حيث نلاحظ اقامة المنشآت الصناعية والسكنية على سبيل المثال في منطقة التاجي وسبع البور حيث بلغت مساحة المشاريع (4767)دونم اما في ناحية التاجي فقدبلغت مساحتها (1052)دونم . وقد اظهرت نتائج الاستبيان ان (31%) من سكان ناحية ذات السلاسل يعتبرون مشكلة التوسع الحضري هي مشكلة رئيسية في انحسار الاراضي الزراعية ، وان (34%)في ناحية التاجي يعتبرون التوسع الحضري هو السبب الرئيسي في تقليص مساحة الاراضي الزراعية .[14]واظهرت نتائج دراسة اخرى ان(31%) من سكان قضاء المدائن يعتبرون مشكلة التوسع الحضري هي مشكلة رئيسية في تدهور الاراضي الزراعية ، وان (28%)في ناحية الجسر يعتبرون التوسع الحضري هو السبب الرئيسي في تقليص مساحة الاراضي الزراعية بسبب التزايد الحاصل في اعداد السكان واستمرار الانشطار الاسري مما ادى الى زيادة الطلب على الوحدات السكنية ، كما ان التوجه نحو التوسع في انشاء مشاريع (تربية الاسماك والدواجن) وغالبا ما يتم على حساب الاراضي الزراعية الخصبة ، مما ادى اقتطاع مساحات كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة وتدهورها نتيجة ارتفاع نسبة الاملاح والماء الارضي وتلوث التربة بالفضلات الحيوانية الصلبة والسائلةكذلك التوسع في المشاريع بدون ضوابط محكمة سيزيد من المساحات المتضررة من

الاراضي الزراعية الخصبة واخراجها من العملية الانتاجية اذ تشير البيانات بان (5462) دونم في قضاء المدائن فقدت لصالح المشاريع الحيوانية كذلك فقدت (770) دونم لصالح التوسع العمراني في قضاء المدائن وهي مساحات واسعة تؤثر على الانتاج الزراعي.[15] ومن خلال الدراسة الميدانية لاحظنا هناك تجاوزات واسعة النطاق على البساتين الزراعية حيث يتم تجريف بساتين النخيل وتقطيعها وتحويلها من بساتين زراعية الى مساكن عشوائية ، وورش مثل ورش اصلاح السيارات والحدادة والسباكة والسمكرة والمحال التجارية .

الاثار البيئية لاستعمالات الارض

نعني بالاثر البيئي أي تغيرات في خصائص الوسط البيئي او ايجاد ظروف بيئية جديدة مفيدة او ضارة بفعل نشاط او مجموعة انشطة محددة وواضحة ، وتختلف الظروف البيئية التي تتأثر بأي نشاط تبعا لاختلاف النشاط او الانشطة البيئية ومقياسها وموقعها ، ويقصد " بتقويم الاثار البيئية الاجراءات العملية او المنهجية التي تصمم لمعرفة الاثار البيئية لاي نشاط تنموي وتوقعها على البيئة ، كذلك على صحة الانسان وراحته . وعلى اساس ذلك فان الاثار البيئية لاستعمالات الارض تتمثل في :-

1- الاثار البيئية الطبيعية : وتضم تغيير وتعديل اشكال الارض والتربة ، تسارع عمليات انجراف التربة ، التغيرات في النظم المائية والارضية .
2- الاثار البيئية الاجتماعية : وتشمل التغيرات في الخصائص السكانية والصحية والسلامة العامة ، انماط الانشطة السكانية ، الخدمات .
3- الاثار الجمالية للمدينة :تشمل التغيرات التي تطرأ على الخصائص الجمالية للمدينة ، عشوائية البناء وعدم وجود مخطط منظم ومعمول به في الاحياء .
4- الاثار البيئية الاقتصادية : وتشمل التغيرات في قيم الاراضي واسعارها ، التغيرات في نمط استخدامات الارض ، الانتاج والانتاجية .(16)

مما تقدم يتضح جليا اختلال في التوازن البيئي جراء الفوضى التي اوجدها الانسان على استعمالات الارض فمئات الدونمات من الارض الزراعية الخصبة تخرج سنويا من دائرة الانتاج بسبب الانتشار العمراني بصورة عشوائية بدون مراعاة ابسط القواعد الفنية والصحية مما اوجد مناخا يتسم بالضوضاء والفوضى وهذا يمثل تلويثا واخلالا بالنظم البيئية .

التخطيط وضبط استخدامات الارض الزراعية

تعد المناطق الزراعية جزءا مهما في عملية التخطيط الذي يمثل حجر الزاوية في عملية التنمية الزراعية ، ان اهمية الاراضي الزراعية تأتي من كونها تلبي الاحتياجات الرئيسية للسكان . ان التوسع العمراني المستمر بات يقوض كل عمليات التنمية الزراعية agricultur divilopment ويعد من الاسباب الرئيسية لتناقص الانتاج الزراعي وتدهوره نتيجة الضغط على الموارد الطبيعية والاستغلال الجائر لتلك الموارد وعدم المحافظة عليها وصيانتها .لذا تسعى التنمية الى تحقيق توازن بين التنمية والبيئة, بحيث تسير خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قدما دون انعكاسات ضارة على سلامة البيئة الحضرية, ومن ثم فان حماية البيئة من الاستنزاف والتدهور تمثل احدا لعناصر الأساسية في أي تنميته[17] لذا فان التنمية الزراعية اصبحت من الامور الهامة التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يعاني القطاع الزراعي من تدني الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية واتساع الفجوة بين مستويات التنمية بين القطاعين الحضري والريفي ، وقد كان لانخفاض معدلات الانتاج وبروز مشكلة الامن الغذائي Food security الاثر البارز في ظهور الدعوة نحو اتباع استراتيجية التنمية الزراعية لذلك فان فهم طبيعة الانتاج الزراعي وامكانياته ومشاكله ومن ثم التخطيط الشامل له تعتبر من اولويات التنمية , لذا فان التنمية التي تسعى نحو زيادة الانتاج وتطوير اساليب العمل الزراعي والارتقاء بمستوى معيشة السكان تعتمد بشكل اساسي على بناء نظام كفوء لعدد كبير من التنظيمات التي تؤثر بشكل اساس على طبيعة ومستوى هذه التنمية [18] وعلى اساس ذلك ظهر مفهوم التنمية الزراعية المستدامة كنموذج للتنمية الشاملة وهدف عام سيجلب تحقيقه نجاح الاهداف الانمائية والاغراض ذات الصلة , والمقصود بالتنمية المستدامة في المجال الزراعي "هو الاستغلال الامثل لوحدة المساحة من الارض مع تعظيم العائد من استغلالها باقل ما يمكن من التكاليف أي الوصول بالانتاجية الى اكثر من الانتاجية الحدية باقل التكاليف لوحدة المساحة " وهذا يتطلب دمج لعمليتي الانتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية .[19] وعلى اساس الاتجاهات الموجودة في القطاع الزراعي فان مهمات التخطيط في هذا المجال يمكن تحديدها بما يلي :

1- الاستخدام الرشيد للموارد الزراعية وزيادة تلك الموارد سواء من خلال استصلاح الاراضي او التكثيف الزراعي ورفع انتاجية العمل .
2- الاهتمام بالتنمية الاجتماعية في القطاع الريفي وازالة الفوارق بين قطاعي الريفي والحضري والتوسع في البنية الاساسية للانتاج .

3- رفع كفاءة الاستثمار الموجهة للعناية بالانسان وتطوير الكفاءة الفنية للطاقة البشرية بوسائل مبتكرة والعمل على وضع صيغ عملية تتناول تدريب المزارع وارشاده لتحسين مستواه .

4- دعم وتوسيع البحوث الزراعية والارشاد الزراعي والتوسع في ادخال المكننة الحديثة لتخفيف اعباء العمل البشري بالاضافة الى التوسع في استخام الاسمدة بالنوعية والمستوى المناسب.[20]

التخطيط وضبط استخدامات الارض الحضرية

ان استخدام الارض land use كما هو معروف استهلاك للموارد البيئية ، ولما كانت نوعية استخدامات الارض ، ودرجة كثافتها تختلف تبعا للتغيرات التي تحدث في معدلات النمو السكاني والاقتصادي والمستوى الحضاري والسلوك البشري ، فان استخدام الارض يتباين بين الاستخدام العلمي السليم الذي يصون البيئة ويحفظ توازنها ، وبين الاستخدام غير العلمي او الجائر الذي كثيرا ما يكون السبب الرئيسي لعملية التدهور ، اذ يؤدي الاستخدام المفرط للارض الى سرعة تدهور الغطاء النباتي والماء والتربة والهواء معا ، وهي العناصر الاربعة الرئيسية التي تمثل الركيزة الطبيعية لوجود الانسان[21] و تمثل الارض بعدا اقتصاديا من ابعاد عناصر الانتاج المهمة ، وهذا البعد يفرض مستوى من التخطيط نتاجه يكون الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بجانبيه النوعي والكمي ، وان من مهمات التخطيط واهدافه هو استنهاض تنمية مستدامة في المكان المراد تطويره ، لذا فان المدينة التي شغلت حيزا مساحيا يعد التخطيط لها امرا ضروريا لان المدينة تشكل نظاما حساسا يعتريه الخلل من جراء عدم التخطيط والنمو العشوائي الذي يجد في المكان الحضري بيئة مناسبة لانتشاره .[22]

وعلى اساس ذلك تعتبر عملية استخدام الارض عملية معقدة مقارنة بغيرها من عمليات التخطيط حيث يتم من خلالها ربط ودمج المعطيات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لاستخدام معين مع التقييم وتوقع مسبق للحاجات المستقبلية وعليه يمكن تعريف استخدام الارض كما يلي " انه مجموعة من النشاطات المنطقية المتتابعة التي تهدف الى تنظيم المجتمعات البشرية من خلال دراسة وفهم العلاقات القائمة بين انماط المستقرات البشرية ووظائفها في مكان وزمان محددين " لذلك لابد للمخطط من معرفة الخطوط الفاصلة

بين المناطق الحضرية والريفية وكذلك بين المعطيات الطبيعية وذلك من اجل وضع اجابات سليمة .

وعلى اساس ذلك ظهر الاهتمام بتخطيط استخدامات الارض نظرا لوجود حاجة ماسة لمثل هذا النوع من التخطيط الذي يعمل على تنظيم وضبط استخدامات الارض ويوجهها لاشباع حاجات السكان والتغلب على المشكلات التي يعانون منها ، بما يحقق لها الحماية والاستمرار ، بعد ان بدأت تبرز في الافق الكثير من مظاهر التدهور البيئي الذي يمثل عقبة امام تحقيق التنمية وعلى اساس ذلك لا بد ان تتم عمليات التخطيط المكاني في اطار اكثر جدية وذلك لتحقيق معدلات تنموية متوازنة بين المركز والاطراف، وان تتضمن استراتيجية التنمية قوانين وتشريعات ومتابعة حازمة لتنظيم اوجه الاستخدام وحماية الارض. لذا فان الاهتمام بالجانب العمراني هو مطلب اساسي وضروري لتحقيق بيئية اجتماعية وصحية تساهم في توفير راحة وسعادة للسكان وتزيد من مقدرتهم وانشطتهم الاقتصادية وصولا الى الرفاه الاجتماعي والاقصادي لذلك فلا بد ان تأخذ عملية تخطيط استخدام الارض بعين الاعتبار البعد البيئي من خلال المحافظة على الاراضي الزراعية والموارد الارضيه ونوعية العناصر البيئية.

المعالجات التخطيطة لحل مشكلة التوسع العمراني

يقصد باستعمالات الارض land use نشاطات الانسان المتنوعة والمتفاعلة مع الارض ، ويعرفها البعض بانها نشاطات الانسان على الارض وترتبط هذه النشاطات بالارض ارتباطا مباشرا ، وان مسح وجرد وتصنف استعمالات الارض خطوة اساسية بعملية التخطيط وفي تقييمها والمقارنة بين البدائل وفي اختيار الاستعمال الامثل والمستدام للارض بهدف تحقيق التنمية . ويتمثل الهدف الاساسي لتخطيط استعمالات الارض في التجمعات العمرانية في حماية هذه الاستعمالات وحماية البيئة والموارد الطبيعية وقد توص الباحث الى بعض الحلول في مشكلة التوسع العمراني على الاراضي الزراعية لمدينة بغداد وهي :-

1-وضع تصاميم ومخططات اساسية للتوسع الحضري للمدينة وتحديد اتجاهات النمو العمراني لها وفق معايير تخطيطية مؤهلة اقتصاديا واجتماعيا تساعد على ايجاد بيئة وحياة افضل للسكان.

2-تقدير الحاجات الحاضرة والمستقبلية للسكان وتقييم قدرة الارض على توفير هذه الحاجات وايجاد الحلول للمشاكل القائمة والمتوقعة .

3-التجديد الحضري بازالة بعض الاجزاء المتدهورة من المدينة واعادة بنائها وفق الحاجات الجديدة والتي تتلاءم مع متطلبات الحياة العصرية .

4-وضع سياسات خاصة لادارة البيئة الحضرية للمدن من خلال ايجاد نظم مصممة ومحددة لهذا الغرض حيث يتم من خلالها مراقبة وتطوير الاداء البيئي للمناطق التي تشهد توسع حضري .

5- وضع القوانين والتشريعات التي تتعلق بتنظيم المدن وادارة استعمال الارض داخل المدن وما حولها وتأخذ بعين الاعتبار امتداد ونمو التجمعات السكنية ووضع قوانين تنظم حدود المدن

6-توجيه التوسع الحضري المتقبلي الى المناطق الغير منتجة زراعيا وتشجيع المزارعين العمل في الاراضي الزراعية وتقديم الدعم والارشاد للمزارعين. [23]

وعليه فان عملية التخطيط لاستخدامات الارض الريفية والحضرية يجب ان تكون مستمرة ومتواصلة لحل المشاكل التي قد تبرز نتيجة التوسع في استعمالات الارض الحضرية وان يعاد النظر في جميع الاساليب الحالية والمستقبلية وايجاد البدائل للاساليب التي تتعارض مع المستجدات لمواكبة المشاكل الناجمة سواء كانت الحضرية او الريفية . من هذا كله يستلزم وجود جهاز تخطيطي كفوء يستطيع تعبئة الموارد واستخدامها على افضل وجه بما تحقق الاهداف المرسومة في الخطة كدلك تتطلب حماية البيئه ترسيخ بعض المفاهيم البيئيه الحديثه والعمل بها وتشمل هده المفاهيم تفعيل اسس الادراره البيئيه السليمه في التعامل مع الاضرار البيئيه الناتجة عن انشطة التنميه ذات التاثير السلبي .

وعلى اساس ذلك لا بد من ترجمة هذه السياسات على ارض الواقع من خلال معايير التخطيط العمراني التي لا بد ان تعكس هذه السياسات وتعمل على بلورتها على حقائق قائمة ، ولكي نتمكن من تحقيق ذلك فانه لابد من اخضاع كل النشاطات العمرانية للتجمعات العمرانية المختلفة لعملية تقييم بيئي لضمان تحقيق بيئة عمرانية مستديمة .

النتائج والتوصيات

تعاني مدينة بغداد من مشاكل بيئية عديدة نتيجة لنموها وزيادة حجمها المكاني واتساع اقليمها على حساب الاراضي الزراعية المحيطة بحدودها ، ويعد التوسع العمراني المصاحب للزيادة السكانية السريعة يعد واحدا من الاسباب الرئيسية لمشكلة السكن , ومع تزايد الازدحام في وسط المدينة بدأت عملية التوسع العمراني بأتجاه الاطراف وهذا تسبب في

ضياع مساحات واسعة من الاراضي الزراعية مما يترك اثار سلبية تاتي في مقدمتها انخفاض الانتاج الزراعي وتدمير مساخات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة فضلا عن التدهور البيئي وارتفاع معدلات التلوث , ولتحقيق التوازن البيئي الحضري – الريفي فان الامر يتطلب دراسة دقيقة لكل عوامل البيئة الطبيعية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وهذا يتطلب التخطيط السليم والاستثمار العقلاني للموارد الطبيعية الذي يستهدف الاستثمار الامثل للارض وايقاف الزحف العمراني ، لذا توصي الدراسة بما يلي:

1- الدعوة الى تطوير وتنمية البدائل الممكنة لمواجهة الاحتياجات السكانية من خلال توزيع مكاني متوازن وعقلاني لاستعمالات الارض الحضرية وتحديد اتجاهات النمو الحضري وفق الى الاستخدام .
2- اعادة تخطيط الاستيطان الريفي والحضري بطريقة تكفل توزيع المستوطنات بمراتب حجمية تتلائم مع متطلبات تقديم الخدمات التي يحتاجها السكان بحيث تؤدي الى تقليل الكلف الاقتصادية وضمان بيئة ملائمة للاستيطان البشري بعيدا عن النمو العشوائي غير المنظم .
3- ان الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية هي ظاهرة تفقد سياسة التوسع الزراعي ، ويتطلب حل هذه المشكلة بتحديد اتجاهات التوسع العمراني بصورة دقيقة وحازمة مع عدم توسعها مهما كانت الظروف من خلال سن القوانين التي تمنع بصورة قاطعة اقامة المشاريع المختلفة فوق الاراضي الزراعية ، وتركيز مثل هذه المشاريع في نطاق الاراضي غير الصالحة للاستثمار الزراعي .
4- وضع سياسات خاصة لادارة البيئة من خلال نظم مصممة لهذا الغرض ومعتمدة تعتبر الالية الاكثر فاعلية في الحفاظ على البيئة حيث يتم من خلالها مراقبة وتطوير الاداء البيئي للمناطق التي تشهد توسعا عمرانيا.
5- ضرورة ايلاء اهمية خاصة للمنطقة المحيطة بمدينة بغداد من مناطق زراعية للحفاظ على هويتها اولا , ولضمان عدم توسعها العشوائي خارج نطاق التوسع المخطط, بحيث يساعد على ايجاد حزام اخضر للحفاظ على الاراضي الزراعية المحيطة مدينة بغداد
6- لابد من الاهتمام بدراسة الريف والمدينة من حيث خصائصها ومشكلاتها ومقوماتها وامكانية توفير المزيد من الاستقرار ضمن سياسة تشمل التنمية الريفية – الحضرية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية .

7- اقامة المباني متعددة الادوار بدل من المباني ذات الدور الواحد للتقليل من التوسع الافقي وزحفها باتجاه الاراضي الزراعية المحيطة بمدينة بغداد .

الهوامش

1- حسن حسين علي ، مجموعة المواصفات القياسية ودورها في حماية البيئة ، الندوة العلمية لحماية التراث الطبيعي في العراق ، مركز بحوث متحف التاريخ الطبيعي ، جتمعة بغداد ، 2012 ، ص 10 .
2- علي علي البنا ، المشكلات البيئة وصيانة الموارد الطبيعية، دار الفكر العربي ،القاهرة-سنة-2000 ص.136.
3- عاطف عطية ، البيئة والانسان ، طرابلس ، لبنان ، 1998 ، ص 226.
4- عباس فاضل السعدي ، اساسيات الجغرافية البشرية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2002، ص 443.
5- سوسن صبيح عمران ، مشاكل السكن في المدينة العربية ، دراسة حالة مدينة بغداد ، مجلة العرب والمستقبل ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، 2004، ص 10 .
6- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، التعدادات السكانية من عام 1977 ، 1997
7- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعدادات السكاني للسنوات 1997 – 1957 وتقديرات السكان لسنة 2010.
8- شهباء احمد علي , دور الزحف العمراني على استعمالات الارض الزراعية في مدينة بغداد , مجلة الهندسة والتنمية , العدد السادس , 2014, ص37.
9- جمهورية العراق , وزارة البيئة ,مكتب الامم المتحدة و الاطار الوطني للادارة المتكامل لمخاطر الجفاف في العراق , 2014, ص92.
10- خوله غريب فرج ، التوسع الحضري واثره في انحسار الاراضي الزراعية في مدينة بغداد ، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، غير منشورة ،سنة2011 ص.262.
11- عثمان محمد غنيم ، تخطيط استخدامات الارض الريفي والحضري ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 105.
12- صفاقص قاسم هادي ، التوسع الحضري واثره في الاراضي الزراعية ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، غير منشورة ،2009 ،ص253.
13- آمال صباح حسن، التوسع الحضري واثره في مساحة الاراضي الزراعية في قضاء المدائن ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، غير منشورة ،2012 ، ص193.
14- سامح غرايبة ، المدخل الى العلوم البيئية ، دار الشروق ، عمان ، 2000 ، ص 424
15- علي علي البنا،المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية ،دارالفكر العربي،القاهرة ، 2000،ص 130

16- سالم توفيق النجفي , التنمية الاقتصادية الزراعية , دار الكتاب للطبع والنشر , جامعة الموصل , 1982, ص 89.
17- محمد دلف الدليمي, التخطيط لتحقيق التنمية الزراعية ,بحث القي في المؤتمر العلمي الاول , جامعة الكوفة , كلية التخطيط العمراني ,2012 , ص15.
18- سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق ، ص 210 .
19- عثمان محمد غنيم ، مصدر سابق ، ص 36 .
20- ماهر يعقوب موسى ، التخطيط لاستخدامات الارض الحضرية ، المؤتمر العلمي الاول لكلية التخطيط العمراني ، جامعة الكوفة ، 2012 ، ص 25 .
21- عثمان محمد غنيم ، مصدر سابق، ص 33.
22- عبدالله ابوعياش /اسحاق يعقوب, الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية الكويت, سنة ,1980ص.281 .
23- شهباء احمد علي , مصدر سابق , ص40

Environmental impacts of urban expansion on Agricultural land uses

Summary

The land use attention had been Increased after it became clear that many of the economic and social problems and Urban linked to land directly and indirectly, as is the case in environmental degradation, and became surveying and planning of land use is the scientific method used to overcome these problems and to find appropriate solutions.

The population growth and increasing urbanization of the features of the feature of the city of Baghdad, which led to many problems come in the forefront of the housing problem and the inability of the city to provide housing for the growing number of the population, with increasing congestion in the city center began the process of urbanization, the direction of the parties and the consequent

This rearch discusses the Find the phenomenon of urbanization and the consequent this reduce expansion of the area of agricultural land in a time when much need to increase agricultural production, the research has reached a set of findings and recommendations.